مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٤١**

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد شوماكر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-32677 (A)
0332677

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالأسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد تورك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. أرحب بالأمين العام المساعد، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تورك (تكلم بالانكليزية): في الفترة التي مضت منذ الإحاطة الإعلامية السابقة عن الحالة في الشرق الأوسط في ١٩ آذار/مارس، تركز اهتمام المجتمع الدولي على الأزمة والحرب في العراق. وهناك في الوقت نفسه، اعتراف متزايد بالحاجة الملحة إلى التصدي للصراع في الشرق الأوسط. وإني أرحب في هذا الصدد بتأكيد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير من جديد لالتزامهما بإحراز تقدم من خلال تنفيذ خارطة الطريق.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تيرجي رود - لارسن المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى المجلس في آذار/مارس، تكلم عن الفرصة التي أتيحت في أعقاب إنشاء منصب رئيس الوزراء الفلسطيني وتعيين السيد محمود عباس - أبو مازن - في ذلك المنصب. ونأمل بأن يقر المجلس التشريعي الفلسطيني تعيين السيد أبو مازن وحكومته. وستقدم المجموعة الرباعية في أقرب فرصة ممكنة بعد إقرار التعيين، خارطة الطريق إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وستطلب إليهما تقديم مساهمتهما بشأن كيفية المضي قدما في تنفيذها. وعندئذ ستبدأ الفترة الحاسمة، باضطلاع المجموعة الرباعية بدور فعال وحيادي. وستعين على الطرفين، بتأييد تام من المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي، اتخاذ الخطوات الأليمة اللازمة لوضع حد لدائرة العنف والمعاناة الراهنة.

ويتعين أن يكون الطرفان والمجتمع الدولي على استعداد للمحافظة على المسار الذي حددته خارطة الطريق، مهما كان هذا المسار شاقا ومليئا بالعقبات. وتشير جميع الاحتمالات إلى أن عملية تنفيذ خارطة الطريق لن تكون سهلة، إلا أن هدفها - المتمثل في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة - أهم بالنسبة للطرفين من أن تعوقه الصعوبات المبكرة.

وبعض هذه الصعوبات واضح. فمنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت إلى مجلس الأمن، قضى ٦٩ شخصا نحبهم - ٦٤ فلسطينيا و ٥ إسرائيليين - في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبذلك يرتفع مجموع عدد الوفيات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٥٦٦ ٢ فلسطينيا و ٧٦٦ إسرائيليا.

وفي ٣٠ آذار/مارس، هاجم أحد الانتحاريين مقهى في مدينة نتانيا، فأصاب العشرات بجراح. وما فتئ الأمين

العام يدين باستمرار هذه الأعمال الإرهابية. ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تحيل المشتركين في تخطيط هذه الهجمات وفي تنفيذها للعدالة. وينبغي للجماعات المسؤولة عن هذه الهجمات أن توقف جميع أشكال العنف فورا.

وفي شهر آذار/مارس، قتل ١٠٣ فلسطينيين – وهو أكبر رقم شهري للوفيات فيما بين الفلسطينيين في الأشهر الـ ١٢ الماضية. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية في ثلاث مناسبات خلال هذا الشهر بعمليات قتل خارج نطاق القضاء لمن تدعي بأنهم إرهابيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأسفرت هذه العمليات عن قتل وجرح العشرات من الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ١١ نيسان/أبريل، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على توم هيرندال وهو مناضل بريطاني من أجل السلام، فأصيب في رأسه، ولا يزال في غيبوبة. وهذه الحادثة هي الثالثة في الأسابيع الثلاثة الماضية التي يقتل فيها مناضل أجنبي من أجل السلام أو يصاب بجراح من جراء العمليات التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية.

وإننا ندعو السلطات الإسرائيلية مرة أخرى إلى التخلي عن استخدام القوة المفرطة في المناطق المأهولة بالسكان وإلى حماية سلامة المدنيين، وفقا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي. كما نؤكد معارضتنا لعمليات القتل خارج نطاق القضاء، ونطلب إلى حكومة إسرائيل أن تكف فورا عن هذه الأعمال الاستفزازية. وتتمتع إسرائيل بطبيعة الحال بالحق في الدفاع عن النفس، إلا أنه يتعين عليها أن تمارس ذلك الحق ضمن حدود القانون الدولي.

وما زلنا نقوم بإبلاغ المجلس بانتظام عن تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن يكون من الواضح للجميع حاليا أنه ما من قدر من المساعدة التي يقدمها المانحون يمكن أن يخفف من حدة الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتمثل الحل الوحيد في تمكين الاقتصاد الفلسطيني من العمل بطريقة عادية. ولن يحدث ذلك إلا بإجراء تغيير في النهج الأمني الإسرائيلي يستتبع إزالة حواجز الطرق الداخلية ورفع حالات منع التجول. فهذا ما سيمكن من استئناف البيئة التجارية القابلة للتنبؤ، والمتحررة من القيود التي يترتب عليها تأثير سلبي على ثقة المستثمرين.

وأود أن أضيف أن التوصيات التي قدمتها المبعوثة الإنسانية الخاصة للأمين العام في آب/أغسطس الماضي السيدة كاترين برتيني، لا تزال دون تنفيذ؛ ولا يزال أمامنا طريق طويل.

ويجدر بنا ملاحظة أن من المرجح أن يكون إصلاح الضرر الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني أكثر صعوبة. وتشير آخر تقارير البحوث إلى أن أكثر من نصف الأطفال في قطاع غزة يعانون من اضطرابات نفسية حادة لاحقة للإصابة، بسبب تعرضهم للعنف والدمار. وعلى الرغم من أن من العسير التنبؤ بآثار هذا الاتجاه على المجتمع الفلسطيني عندما يصبح هؤلاء الأطفال بالغين، فإنه ليس من العسير أن نتصور أن يتحول الأطفال المصابون بالصدمة إلى بالغين متأثرين بالصدمة إذا لم يتغير الحال. كما أبلغ عن حدوث زيادة في حوادث العنف العائلي – وهو ظاهرة تميل إلى الازدياد في المجتمعات التي تعاني من الكبت الشديد.

وليس من العسير أن نتصور أن الإسرائيليين الذين لا يزالون يعيشون في خوف من الإرهاب وخاصة الأطفال منهم يعانون من ألم وصدمة مماثلين. ويحتاج كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التحرر من العبء الشديد للعنف الذي تحملوا تبعاته لفترة طالت أكثر مما ينبغي.

وهناك قلق آخر أثاره استمرار بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وأمرت لجنة جميع المانحين للتنسيق المحلي للمعونة مؤخرا بإعداد تقرير عن التأثير الاجتماعي – الاقتصادي للجدار. وسيصدر هذا التقرير قريبا، إلا أن بعض استنتاجاته متاحة.

ويتوغل المسار المتوقع للمرحلة الأولى من الجدار مسافة ٦ كيلومترات في شمال الضفة الغربية. وهو يعترض الطرقات وشبكات المياه وسيشكل حاجزا بين الفلسطينيين على كلا جانبي الجدار وبين أراضيهم الزراعية وآبارهم وأسواقهم وخدماتهم العامة. وقد يؤدي إلى إعاقة تزويد السكان الفلسطينيين على الجانب الغربي من الجدار بالخدمات الصحية ويعوق عمليات التبادل التجاري إذا لم يتضمن عددا كافيا من نقاط الاتصال لتنقل الأشخاص والبضائع. وقد حيل بين بعض مالكي الأراضي الفلسطينيين ودخول ممتلكاتهم. ولا يسمح للآخرين بالعبور إلا مشيا على الأقدام أو باستخدام عربات يجرها الحمير، مما يجعل من العسير نقل الآلات والمحاصيل.

ويمكن أن يؤدي الطابع الانفرادي لتخطيط الحكومة الإسرائيلية للجدار، ووضعه داخل الضفة الغربية، بشكل يطوق بلدات كقلقيلية وطولكرم، إلى الإضرار بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية من خلال خارطة الطريق لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ويبرز هذا الوصف للأحوال السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة التحديات التي تواجه رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد أبو مازن. فهو سيحتاج إلى الاعتماد على التقدم المثير للإعجاب الذي أحرز في إصلاح السلطة الفلسطينية. ويتمتع أبو مازن بأساس راسخ يبني عليه إدارته وذلك بسبب نجاحه الجدير بالاعتبار في إقامة المساءلة المالية والإصلاح الاقتصادي.

وسوف يلزمه الاجتهاد في العمل على الارتقاء بأداء القطاع القضائي إلى مستوى أداء القطاع المالي.

وسيواجه رئيس الوزراء الجديد مهمتين رئيسيتين في مجال الأمن. فسيحتاج إلى إعادة إقرار القانون والنظام في المناطق الفلسطينية ووقف الانهيار الحادث في الأمن الداخلي. ويتعين عليه في الوقت ذاته أن يتخذ خطوات فورية لكبح جماح الإرهاب وتقديم المتورطين في شن الهجمات الإرهابية للعدالة. ولابد له من كفالة عدم اتخاذ المناطق الفلسطينية منصات لانطلاق الهجمات على الإسرائيليين.

ونرجو أن يخوّل أبو مازن سلطة مواصلة عملية الإصلاح الفلسطينية وتوسيع نطاقها. وعليه أن يبرهن على أنه قائد سيوفر للشعب الفلسطيني الحكومة المتسمة بالشفافية والفعالية التي هو أهل لها. كما يجب عليه أن يوفر للإسرائيليين شريك السلام الذي يحتاجونه.

وينبغي أن يلقى أبو مازن من المجتمع الدولي، وبخاصة من المجموعة الرباعية، التعاون والدعم بشكل نشط في أعماله. وقد أدت حكومات الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، وكلها قد أعربت عن تأييدها لخارطة الطريق، أدوارا بناءة بشكل خاص منذ تعيين أبي مازن، وقبل تعيينه، وسوف تظل المجموعة الرباعية على اتصال عن كثب معها في الأشهر المقبلة. ويستحق الرئيس عرفات، الذي قرر تعيين رئيس للوزراء، والمجلس التشريعي الفلسطيني، الذي أقر هذا التعيين، الثناء مرة أخرى لما اتخذاه من إجراءات في هذا الصدد.

ولحكومة إسرائيل دور هام تؤديه في ضمان نجاح الحكومة الفلسطينية الجديدة. ويمكن أن تشمل الخطوات الأولى الحاسمة في هذا السبيل المساعدة على تيسير عملية الإصلاح والعمل على التقليل من آثار التدابير الأمنية على شعب الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أقصى درجة. وسيكون

مـن التطـورات الجديـرة بـالترحيب إلغـاء تدابـير الإغــلاق الداخلي ورفع أوامر حظر التجـول. وطبيعـي أن الإرهـاب الـذي أحدق بإسرائيل وسقط رجالهم ونسـاؤهم وأطفـالهم ضحايا له يواجه الحكومة الإسرائيلية بتحديات جمة. ولكن اتخـــاذ هـذه الخطوات من شـأنه تمكين السلطة الفلسـطينية وأبا مازن من اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الإرهابيين.

وجديـرة بـالترحيب البيانـات الـتي أدلى بهـا رئيـس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا دعما لعملية السلام التي يسلم فيها بأن إسرائيل قد تضطر فيها إلى القيام ''بتنازلات مؤلمـة''، منها إزالة بعض المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو من البراهين الضرورية على هذا الدعم الذي أعرب عنه السيد شارون قبول إسرائيل خارطة الطريـق وتنفيذهـا النشط لهذه العملية في وقت قريب.

أنتقل الآن إلى الحالة الإقليمية. منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن، بقيت الحالة هادئة على طول الخـط الأزرق. بيد أن مستوى التوتر ظل مرتفعا. ومما زاد من حدة هذا التوتـر في الأيـام الأخـيرة عشـرات الاختراقـات الجويـة الإسرائيلية في لبنان وما تلاها من إطلاق حزب الله النيران المضادة للطائرات.

وقد أكد كلا الجانبين لمحدّثيهما في الأمـم المتحـدة وغيرها أنهما يعتزمان الإبقاء على هدوء الجو خـلال هـذه الفترة المتسمة بعدم الاستقرار الإقليمي. وتحتفظ السـلطات اللبنانية بوجود أمني ظاهر في جنوب لبنان، وتقوم بدوريات وتقيم نقاط تفتيش متنقلة في أنحاء جانب كبير من منطقـة عمل قوة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في لبنـان. وقـد زاد الجيـش اللبناني تحصين السدود الترابية وغيرها من العوائق على طول الخط الأزرق. بيد أن من دواعي قلقنا الشديد عدد مدافع حزب الله المضادة للطائرات الجديدة ومواقعها بالقرب من الخط الأزرق.

وشهدت عدة أيام من هذا الشهر زيادة ملموسة في الانتــهاكات الجويــة الإســرائيلية للخــط الأزرق، حيـــث شوهدت أكبر أعداد من الطائرات الإسرائيلية فوق لبنان منذ الانسـحاب الإسـرائيلي مـن جنـوب لبنـان في أيـار/مـايو ٢٠٠٠. وهذا التطور المثير للقلق يتناقض تماما مع نوايا إسرائيل المعلنة. ودأب حزب الله على الرد بالنيران المضادة للطائرات، بعضها موجه عبر الخط، الأمر الذي يتهدد الهدوء الحالي بالخطر. إذ يمكن أن تؤدي هذه الأعمال العدائية من كـلا الجـانبين بسـرعة إلى تفـاقم الحالـة علـى أرض الواقـع. ويتعين على كل من لبنان وإسرائيل الحيلولة دون أي تصاعد على طـول الخـط الأزرق ومـن المـهم للمجتمـع الـدولي أن يستخدم نفوذه تحقيقا لهذه الغاية.

ويبـدو أننـا نوشـك أن نسـتأنف عمليـة للســلام في الشرق الأوسط من خلال خارطة طريق المجموعة الرباعية، الـتي ستقـــدم إلى الطرفين بمجرد إقـرار الـوزارة الفلسـطينية. ولا تتجاوز هذه العملية في المرحلة الراهنة كونها مجرد أمل واعد، في مواجهة الواقع المقبـض علـى أرض الواقـع، بينمـا الهجمـات الإرهابيـــة مسـتمرة علـى الإسـرائيليين والأزمـة الإنسـانية تسـتفحل في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. ويمثـل الطريـق إلى المستقبل كمـا ترسمـه المجموعـة الرباعيـة الأمــل الواقعي الوحيد في إنهاء الحلقة الحاليـة مـن العنـف والعنـف المضـاد. وتلقـي خارطة الطريـق، الـتي تعطي إجابات متوازية علـى المسـائل الأمنيـة والسياسـية والاقتصاديـة أو الإنسـانية، بمسؤوليات على عاتق كل من الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذها.

ويجب على كل من تلك الجهات أن تقبل خارطة الطريـق، بنصـها الموضـوع في ٢٠ كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠٠٢، وأن تعمل على تنفيذها، وينبغي لكل منها القيـام بخطوات معينة على وجه السرعة. أمـا السـلطة الفلسـطينية

يجب عليها اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمكافحة الإرهاب. وأما حكومة إسرائيل فيجب عليها التخفيف من المحنة الإنسانية التي يعانيها الفلسطينيون برفع نظام الإغلاق وحظر التجول الداخلي. وينبغي أن يمنح المجتمع الدولي هذه المبادرة دعمه الكامل الثابت غير المتحيز مساعدة للطرفين على تخطي التحديات المقبلة بنجاح.

وقد أشار عدد من المراقبين إلى أن خارطة الطريق وثيقة أبعد ما تكون عن الكمال، وأنها لا تفي بجميع احتياجات الطرفين. ولا توجد خطة مثالية بطبيعة الحال. ففي مناخ الصراع المحتدم في الشرق الأوسط، حيث تكاد تنعدم الثقة بين الطرفين، من السهل القول بأن أي خطوات على طريق السلام تصاحبها مخاطر محتملة. وقد يكون ذلك صحيحا. كما أن من الصحيح أن الافتقار إلى تسوية عن طريق التفاوض لم يؤد إلى سلام ولا إلى أمن بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط. وسيكون مسار السلام وفقا لخارطة الطريق شاقا ومحفوفا بالعقبات. أما البديل فهو استمرار حلقة العنف والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي.

لا تزال خارطة الطريق تمثل أفضل احتمال بالنسبة لتحقيق رؤية إقامة دولتين، هما إسرائيل التي تنعم بالأمن والرخاء، وفلسطين المستقلة القادرة على البقاء المتمتعة بالسيادة والديمقراطية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وما برحت الأمم المتحدة تشارك بهمة بالغة ضمن نطاق المجموعة الرباعية في إعداد خارطة الطريق وتتطلع إلى عرضها وشيكا على الطرفين. وتضع المجموعة الرباعية أمام قادة وشعوب المنطقة إمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في غضون الأعوام القليلة القادمة. ونأمل أن يغتنموا هذه الفرصة السانحة ويحيلوا السلام إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر السيد تورك على إحاطته الإعلامية الشاملة والتفصيلية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية مواصلة للمناقشات حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.